قرآنيكا، مجلة عالمية لبحوث القرآن
عدد خاص (5)، أغسطس 2020م. ص 22-1

© 2020 مركز بحوث القرآن
جامعة ملايا، ماليزيا

أوجه نقد المتن عند المحدثين(*)

سليم حبيب إسلامي رمجاهي[1]

(Perspectives of Modern Scholars' Criticism of the Text of the Tradition (Matn))

Salim Habib Islami Ramchahi

ABSTRACT

This research aims to study the scholars of hadith's approaches of critiquing the text (*matan*) by tracing and examining their opinions and using the standards they adopted on methodologies of critiquing the text (*matan*) and citing some examples to it. I have arrived that the scholars of hadith set up guiding principles and establish bases by which the authenticity or otherwise of the chain of transmission (*sanad*) is known. They are explicitly mentioned in their books. And then the scholars of hadith do not mentioned detailed bases and standards for critiquing the text (*matan*) in their books, in spite of their deep knowledge and understanding to it. The scholars delay in focusing writing on the styles of critiquing text (*matan*) compared to their early writings on critiquing chain of transmission (*sanad*) even though it was discussed in some of their early writings. One of the early writings on text critiquing was the book: "*Manar Al-Muneef fis-Sahih wa Ad-Dha'eef*" by Ibn al-Qayyim Al-Jauziyyah. This resulted in countering orientalists' claims and their followers of weaker belief from Muslims communities in their claims that: the scholars of hadith exerted much of their efforts only on critiquing the chain of transmission (*sanad*) only and less focused on the text (*matan*) side. This without a doubt is baseless claim and invalid aiming an attack on text (*matan*) of hadith after they become hopeless in distorting the chain transmission (*sanad*), through which they wanted to extend their wishful attack on the second source of the revelation.

(*) This article was submitted on: 06/02/2020 and accepted for publication on: 18/07/2020.

[1] الطالب بجامعة مالايا، كلية الدراسات الإسلامية، قسم القرآن والحديث، كوالالمبور، ماليزيا

Keywords: *Critiquing Matan, Scholars of Hadith, Manar Al-Muneef, Sanad.*

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أوجه نقد المتن عند المحدثين من خلال تتبّع أقوالهم ومناقشتها، والوقوف على المعايير التي اعتمدوها في نقدهم للمتن مع ذكر أمثلة على ذلك. وقد توصل الباحث إلى أن المحدثين وضعوا القواعد والأسس التي تعرف بها صحة السند من عدمه، وهي موجودة في كتبهم بشكل واضح وجلي. ولكنهم لم ينصّوا بشكل واضح على أسس ومعايير نقد المتن، مع عملهم به في تآليفهم. وهذا أدّى إلى الظن بأن المحدثين قصّروا في جانب نقد المتن، حتى جاء الإمام ابن قيّم الجوزية وألّف كتاباً في القواعد والأمارات التي يعرف بها وضع الحديث بالنظر إلى متنه وسماه بـ "المنار المنيف في الصحيح والضعيف". وفي هذه النتائج ردٌّ واضح على ادعاءات المستشرقين وأذنابهم من ضعفاء الإيمان من المسلمين في دعواهم: "أن علماء الحديث صبوا جلّ جهدهم في نقد السند، وقصروا في جانب نقد المتن". وهذا مما لا شك فيه ادعاء باطل، الهدف منه الطعن في متن الحديث بعد أن يئسوا من السند، وبذلك يصلون إلى مبتغاهم الذي هو الطعن في المصدر الثاني من مصادر الوحي.

كلمات دالَّة: نقد المتن، المنار المنيف، السند، المحدثين.

1- مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم، على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحابته أجمعين إلى يوم الدين.

وبعد:

يقول الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: 9]

لقد مَنَّ الله تعالى، على هذه الأمة، بأن حفظ لها أصولها، المتمثلة في مصدري الوحي: الكتاب والسنة. وقد بذل المحدِّثون جهوداً طيبة في حفظ السنة، روايةً ودرايةً، وتحملاً وأداءً، وتمحيصاً وتنقيحاً، وتعليلاً وتصحيحاً.

يقول الحافظ السخاوي – رحمه الله تعالى –: "فالله تعالى بلطف عنايته، أقام لعلم الحديث رجالاً نقاداً، تفرغوا له وأفنوا أعمارهم في تحصيله، والبحث عن غوامضه وعلله ورجاله، ومعرفة مراتبهم في القوة واللين"[2].

وقد أقر كل المنصفين بتلك الجهود، كماأقروا بأنها أرقى ما توصلت إليه الأمم، في توثيق الأخبار وإثباتها، غير أن بعض من كان في قلبه مرض، من المستشرقين وأتباعهم، زعموا أن عناية المحدثين، قد اقتصرت على نقد سند الحديث، والبحث في رجاله، دون نقد متنه وتمحيصه!

وقد تولى كِبْرَ هذه الفرية بعض المستشرقين، وقلدهم في ذلك بعض الجهلة من المسلمين، الذين يدَّعون التنوير الفكري!

فقد قال المستشرق «غاستون ويت»: "درس رجال الحديث السنة بإتقان، إلا أن تلك الدراسة كانت موجهة، إلى السند، ومعرفة الرجال، والتقائهم، وسماع بعضهم من بعض، ...لقد نقل لنا الرواة حديث الرسول– أقول: صلى الله عليه وآله وسلم – مشافهة، ثم جمعه الحفاظ ودونوه، **إلا أن هؤلاء لم ينقدوا المتن**، ولذلك لسنا متأكدين من أن الحديث، قد وصلنا كما هو عن الرسول– أقول صلى الله عليه وآله وسلم – من غير أن يضيف إليه الرواة شيئاً، عن حسن نية في أثناء روايتهم للحديث"[3] .

كما قال الأستاذ أحمد أمين: "وضع العلماء للجرح والتعديل، قواعد ليس هنا محل ذكرها، ولكنهم– والحق يقال – عنوا بنقد الإسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن، فَقَلَّ أن تظفر

---

[2] السخاوي، محمد بن عبدالرحمن بن محمد. (2003م). فتح المغيث شرح ألفية الحديث. مصر: مكتبة السنة، الطبعة الأولى، ج1، ص274 .

[3] الخطيب، محمد عجاج بن محمد تميم. (1980م). السنة قبل التدوين. بيروت، لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، ص 254.

منهم، بنقد من ناحية: أن ما نسب إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لا يتفق والظروف التي قيلت فيه، أو أن الحوادث التاريخية الثابتة تناقضه، أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسلفي، الذي يخالف المألوف من تعبير النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أو أن الحديث أشبه في شروطه وقيوده بمتون الفقه، وهكذا"[4].

وكذلك قال الدكتور أحمد البهي: "إن رجال الحديث، كان كل همهم منصرفاً، إلى تصحيح السند والرواية، دون الاهتمام بتمحيص متن الحديث نفسه، الذي هو النص"[5].

ولمناقشة هذه الأقوال، لا بد من بيان معنى النقد، وإثبات نقد المتون، من قبل المحدثين، كمنهج معتمد عندهم، بالإضافة لتحديد المعايير التي اعتمدوها في نقدهم هذا، مع الأمثلة التي تدل على ذلك.

2- قواعد نقد المتن عند المحدثين

2.1- تعريف النقد لغةً واصطلاحا

تعريف النقد:

النقد في اللغة: تمييز الجيد من الرديء، من الأشياء. يقال: نقد الدراهم وانتقدها: أخرج منها الزيف.

أما في الاصطلاح: فيعرفه الشيخ أحمد نور سيف بأنه: "**علم يبحث في تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، وبيان عللها، والحكم على رواتها جرحاً وتعديلاً، بألفاظ مخصوصة، ذات دلائل معلومة، عند أهل الفن**"[6].

وبناء على ما سبق، فإن النقد الحديثي، يهدف إلى التمييز بين الأحاديث الصحيحة والضعيفة، ويرتكز على نقد السند والمتن.

---

[4] أمين، أحمد. (2012م). فجر الإسلام. مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ص 217-218.

[5] البهي، أحمد عبدالمنعم. (1966م). مجلة العربي. الكويت: وزارة الإعلام الكويتية، العدد 89 ، ص 13 .

[6] ابن معين، يحيى بن معين بن عون البغدادي، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، (1979م). مقدمة التاريخ، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ج1، ص5 .

2.2- تعريف نقد السند والمتن

أولاً: نقد السند: وقد اعتنى المحدثون به ، وجعلوه الأصل الأول، الذي بنوا عليه نقدهم، باعتبار أنه الأساس الأول، الذي يعتمد عليه، لإثبات النص، وتوثيق مصدره، إلى القائل به، أو نفيه عنه.

ثانياً: نقد المتن: حيث يتناول دراسة محتوى النص، ونقد مضمونه، لمعرفة صحته، وسلامته من التصحيف.

وقد اعتنى المحدثون بهذا الجانب أيضاً، ولم يغفلوه.

3- أوجه نقد المتون عند ابن القيم:

ما قاله رحمه الله، في كتابه «**المنار المنيف في الصحيح والضعيف**» صفحة:32، فما بعد: "**سئلت هل يمكن معرفة الحديث الموضوع، بضابط من غير أن ينظر في سنده؟**، فهذا سؤال عظيم القدر، وإنما يعلم ذلك من تطلع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد، بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وهديه، فيما يأمر به، وينهى عنه، ويخبر عنه، ويدعو إليه، ويحبه، ويكرهه، ويشرعه للأمة، بحيث كأنه مخالط للرسول، صلى الله عليه وسلم، كواحد من أصحابه، فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول، صلى الله عليه وسلم، وهديه، وكلامه، وما يجوز أن يخبر به، وما لا يجوز، ما لا يعرفه غيره، وهذا شأن كل متبع، مع متبوعه، فإن للأخص به، الحريص على تتبع أقواله وأفعاله، من العلم بها، والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه، وما لا يصح، ما ليس لمن لا يكون كذلك، وهذا شأن المقلدين، مع أئمتهم، يعرفون أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم، والله أعلم"[7].

وقد قال بعد ضرب الأمثلة على ما ذكر: **ونحن ننبه على أمور كلية، يعرف بها كون الحديث موضوعاً.**

---

[7] ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، تحقيق: يحيى بن عبد الله الثمالي، (2008م) المنار المنيف في الصحيح والضعيف، جدة: مجمع الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، ج1، ص32 .

وذكر مجموعة من القواعد الكلية في ذلك، حيث ذكر أربعاً وأربعين قاعدة، ومثَّل لها بمئتين وثلاثة وسبعين حديثاً، وبيَّن أوجه بطلانها، من خلال نقد المتن، دون التطرق للسند بنقد قط.

ونظراً لأهمية القواعد التي يعرف بها الحديث الموضوع، سينقلها الباحث من الكتاب السابق، مع مثال لكل قاعدة.

القاعدة الأولى: اشتمال الحديث على أمثال هذه المجازفات، التي لا يقول مثلها رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وهي كثيرة.

مثال على ذلك: كقوله في الحديث المكذوب: "من قال لا إله إلا الله، خلق الله من تلك الكلمة، طائراً له سبعون ألف لسان، لكل لسان سبعون ألف لغة، يستغفرون الله له، ومن فعل كذا وكذا، أعطي في الجنة سبعين ألف مدينة، في كل مدينة سبعون ألف قصر، في كل قصر سبعون ألف حوراء"، وأمثال هذه المجازفات الباردة، التي لا يخلو حال واضعها، من أحد أمرين؛ إما أن يكون في غاية الجهل والحمق، وإما أن يكون زنديقاً، قصد التنقيص بالرسول صلى الله عليه وسلم، (بإضافة مثل هذه الكلمات إليه).

القاعدة الثانية: ومنها تكذيب الحس له.

مثال على ذلك: "الباذنجان لما أكل له".

القاعدة الثالثة: ومنها سماجة الحديث، وكونه مما يسخر منه.

مثال على ذلك: كحديث "لو كان الأرز رجلاً، لكان حليماً، ما أكله جائع إلا أشبعه" فهذا من السمج البارد، الذي يصان عنه كلام العقلاء، فضلاً عن كلام سيد الأنبياء صلى الله عليه وسلم.

القاعدة الرابعة: ومنها مناقضة الحديث، لما جاءت به السنة الصريحة، مناقضة بينة.

مثال على ذلك: فكل حديث يشتمل على فساد أو ظلم أو عبث أو مدح باطل أو ذم حق أو نحو ذلك، فرسول الله صلى الله عليه وسلم بريء منه. ومن هذا الباب

أحاديث مدح من اسمه محمد أو أحمد، وأن كل من يسمى بهذه الأسماء لا يدخل النار، وهذا مناقض لما هو معلوم من دينه، صلى الله عليه وسلم، أن النار لا يجار منها بالأسماء والألقاب، وإنما النجاة منها بالإيمان والأعمال الصالحة.

القاعدة الخامسة: ومنها أن يدعى على النبي، صلى الله عليه وسلم، أنه فعل أمراً ظاهراً بمحضر من الصحابة كلهم، وأنهم اتفقوا على كتمانه ولم ينقلوه.

مثال على ذلك: كما يزعم أكذب الطوائف أنه، صلى الله عليه وسلم، أخذ بيد علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، بمحضر من الصحابة كلهم، وهم راجعون من حجة الوداع، فأقامه بينهم حتى عرفه الجميع، ثم قال: "هذا وصيي وأخي والخليفة من بعدي، فأسمعوا له وأطيعوا"، ثم اتفق الكل على كتمان ذلك وتغييره ومخالفته، فلعنة الله على الكاذبين.

القاعدة السادسة: ومنها أن يكون الحديث باطلاً في نفسه، فيدل بطلانه على أنه ليس من كلام الرسول، صلى الله عليه وسلم.

مثال على ذلك: كحديث، المجرة التي في السماء، من عرق الأفعى، التي تحت العرش.

القاعدة السابعة: أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء، فضلاً عن كلام رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الذي هو وحي يوحى كما قال الله تعالى: (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى)، أي وما نطقه إلا وحي يوحى، فيكون الحديث مما لا يشبه الوحي، بل لا يشبه كلام الصحابة .

مثال على ذلك: كحديث "ثلاثة تزيد في البصر، النظر إلى الخضرة، والماء الجاري، والوجه الحسن" وهذا الكلام مما يجل عنه، أبوهريرة وابن عباس بل سعيد بن المسيب والحسن بل أحمد ومالك رحمهم الله.

القاعدة الثامنة: أن يكون في الحديث تاريخ كذا وكذا، مثل قوله: إذا كان سنة كذا وكذا، وقع كيت وكيت، وإذا كان شهر كذا وكذا، وقع كيت وكيت.

مثال على ذلك: كقول الكذاب الأشر: إذا انكسف القمر في المحرم، كان الغلاء والقتال وشغل السلطان، وإذا انكسف في صفر، كان كذا وكذا، واستمر الكذاب في الشهور كلها، وأحاديث هذا الباب كلها كذب مفترى.

القاعدة التاسعة: ومنها أن يكون الحديث بوصف الأطباء والطرقية أشبه وأليق.

مثال على ذلك: كحديث الهريسة تشد الظهر.

القاعدة العاشرة: ومنها أحاديث العقل كلها كذب.

مثال على ذلك: وحديث لكل شيء معدن ومعدن التقوى قلوب العاقلين.

القاعدة الحادية عشر: ومنها الأحاديث التي يذكر فيها الخضر وحياته، كلها كذب ولا يصح في حياته حديث واحد.

مثال على ذلك: كحديث إن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كان في المسجد فسمع كلاما من ورائه، فذهبوا ينظرون فإذا هو الخضر.

القاعدة الثانية عشر: ومنها أن يكون الحديث مما تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه.

مثال على ذلك: ومن هذا حديث "إن قاف جبل من زبرجدة خضراء، تحيط بالدنيا كإحاطة الحائط بالبستان، والسماء واضعة أكنافها عليه، فزرقتها منه" وهذا وأمثاله مما يزيد الفلاسفة وأمثالهم كفراً.

القاعدة الثالثة عشر: ومنها مخالفة الحديث صريح القرآن.

مثال على ذلك: كحديث مقدار الدنيا، وأنها سبعة آلاف سنة، ونحن في الألف السابعة، وهذا من أبين الكذب، لأنه لو كان صحيحاً، لكان كل أحد عالماً، أنه قد بقي للقيامة من وقتنا هذا مئتان وأحد وخمسون سنة، والله تعالى يقول: (يسألونك عن الساعة أيان مرساها قال إنما علمها عند ربي لا يجليها لوقتها إلا هو ثقلت في السموات والأرض لا تأتيكم إلا بغتة يسألونك كأنك حفي عنها قال إنما علمها عند الله) وقال الله

تعالى: (إن الله عنده علم الساعة) وقال النبي صلى الله عليه وسلم: "لا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله".

القاعدة الرابع عشر: ومنها ركاكة ألفاظ الحديث، وسماجتها، بحيث يمجها السمع، ويدفعها الطبع، ويسمج معناها للفطن.

مثال على ذلك: كحديث "أربع لا تشبع من أربع، أنثى من ذكر، وأرض من مطر، وعين من نظر، وأذن من خبر"

القاعدة الخامس عشر: ومنها ما يقترن بالحديث من القرائن التي يعلم بها أنه باطل.

مثال على ذلك: مثل حديث وضع الجزية عن أهل خيبر، وهذا كذب من عدة وجوه:

أحدها: أنه فيه شهادة سعد بن معاذ، وسعد قد توفي قبل ذلك في غزوة الخندق.

ثانيها: أن فيه وكتب معاوية بن أبي سفيان هكذا ومعاوية إنما أسلم زمن الفتح وكان من الطلقاء. ثالثها: أن الجزية لم تكن نزلت حينئذ، ولا يعرفها الصحابة ولا العرب، وإنما انزلت بعد عام تبوك، وحينئذ وضعها النبي صلى الله عليه وسلم على نصارى نجران ويهود اليمن، ولم تؤخذ من يهود المدينة، لأنهم وادعوه قبل نزولها، ثم قتل من قتل منهم، وأجلى بقيتهم إلى خيبر وإلى الشام، وصالحه أهل خيبر قبل فرض الجزية، فلما نزلت آية الجزية، استقر الأمر على ما كان عليه، وابتدأ ضربها على من لم يتقدم له معه صلح، فمن هاهنا وقعت الشبهة في أهل خيبر(باختصار).

وهو نقد موضوعي لا يمكن أن تقوم معه لمدعي صحة هذا الكتاب حجة أو برهان.

القاعدة السادس عشر: عرض الحديث (السنة) على بعضه.

مثال على ذلك: نكاح المحرم، عن ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج وهو مُحرِم.

وعن ميمونة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال وبنى بها حلالاً.

الحديث الدال على تحريم نكاح المحرم بكون راوي أحدها صاحب القصة يجعل الباحث يقرر خطأ ابن عباس رضي الله عنه فيما رواه من نكاح الرسول صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم.

القاعدة السابع عشر: النظر العقلي.

مثال على ذلك: حديث الوضوء من حمل الجنازة.

القاعدة الثامن عشر: عرض روايات الحديث الواحد، على بعضها.

مثال على ذلك: حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: "أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار".

القاعدة التاسع عشر: عرض متن الحديث على الوقائع والمعلومات التاريخية.

مثال على ذلك: في سنن الترمذي وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة يوم الفتح، وعبد الله بن رواحة بين يديه ينشد. وهذا غير صحيح لأن عبد الله بن رواحة قتل يوم مؤتة.

القاعدة العشرون: مخالفة الحديث للأصول الشرعية والقواعد المقررة.

مثال على ذلك: لايدخل الجنة ولد زنى ولا والده ولا ولد ولده [8].

[8] هذه القواعد بعضها، لمعرفة الحديث المدرج، كحديث أبي هريرة في الوضوء، وبعضها لمعرفة الحديث المضطرب، وبعضها لمعرفة أقسام أخرى من أقسام الحديث، فهذه القواعد لا تصلح لمعرفة الأحاديث الموضوعة، والعمل بها يفتح الباب أمام المبتدعة، من اللاقرآنيين، وأمثالهم، لرد السنة جملة وتفصيلاً، لذا أقترح الرجوع إلى ما كتبه جهابذة الحديث من المعاصرين، الذين عاصروا أهل البدع، وعرفوا مداخلهم، ومنهم الألباني، وأبوغدة، وصبحي الصالح، رحمهم الله جميعاً، لذا أقترح التأني وتكليف أحد طلاب العلم، بكتابة بحث كامل، عن طرق معرفة الأحاديث الموضوعة، وتفنيد هذه الطرق، ما هو مقبول منها، وما هو مردود، حتى لا يكون هذا البحث متكأً لأهل البدع، بحيث يعالج باب نقد المتن، ويفتح باب رد الأحاديث بشبه واهية.

و قد رأيت كلاما جميلا للدكتور مصطفى الأعظمي في كتابه منهج النقد عند المحدثين راجعه إن أردت[9].

4- النقد العقلي عند المحدثين

لقد اتهم بعض الناس المحدثين بأنهم حصروا عنايتهم في معرفة رواة الحديث والبحث عن تاريخهم – حسب الإمكان- ولا عليهم بعد ذلك إن كان ما يصدر عن هؤلاء الرواة صحيحاً في نفسه أو غير صحيح معقولاً أو غير معقول [10].

4.1- المحدثون ومراعاتهم للعقل في نقد السند:

يبدو للوهلة الأولى أن جهود المحدثين كانت منصبة حول الأسانيد، وقلما تكلموا عن المتون، أو بمعنى آخر قلما استعملوا عقولهم في نقد المتون. والأمر على عكس ذلك إذ ما من عملية نقد لنص إلا وقد استعمل فيها العقل، لكن ما كان اعتمادهم على العقل فقط في قبول الحديث أو رده إلا في أقل النادر، ولا يمكن أن يكون المنهج العلمي في نقد الأحاديث إلا هكذا. إذ من المستحيل استعمال العقل – من الناحية العقلية نفسها- في تقويم كل حديث.

ولله در الشافعي حيث قال: "ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه، إلا في الخاص القليل من الحديث. وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه"[11].

---

[9] راجع : الأعظمي، محمد مصطفى، (1990م). منهج النقد عند المحدثين، مكتبة الكوثر، الطبعة الثالثة، ص81-90.

[10] اليمني ، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ، (1982م). الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، بيروت: المطبعة السلفية، ص4 .

[11] الشافعي ، محمد بن إدريس بن العباس، تحقيق: أحمد شاكر، (1940م) الرسالة. مصر: مكتبة الحلبي، الطبعة الأولى، ص399.

وللتوضيح نقول: أنه لا يشك عاقل في وجود النبي عليه الصلاة والسلام من الناحية التاريخية، وأنه عاش على هذه الأرض. ومن طبائع البشر الأكل والشرب والنوم وما إلى ذلك. فإذا ورد في الحديث أنه عليه الصلاة والسلام كان يأكل بيمينه ويشرب في ثلاث أنفاس ويدعو كذا عند نومه وكذا عند استيقاظه، فكل هذا ممكن عقلاً، كما أن ضده ممكن. وجائز لرجل أن يأكل بيمينه أو بيساره، ويمكن له أن يشرب في نفس واحد، أو نفسين أو ثلاثة أو أكثر، لا يحل دعاؤه، لكنه ليس هناك شئ يجبره على الدعاء أيضاً.

إذن من الناحية العقلية يحتمل هذا أو ذاك. يمكن أن يكون الشئ ويمكن أن يكون ضده وعكسه، ولا يستطيع العقل أن يحكم لجانب على آخر، فالذي يرجح صدق الخبر في هذه الحالات ليس هو العقل، لكن صدق الخبر. وإذا نظرنا إلى دواوين السنة نجد جزءاً كبيراً منها يدخل في هذا النطاق.. من هنا يبدو أن ادعاء المعترضين بأن المحدثين أهملوا العقل ادعاء في غير محله. بل إنهم استعملوا العقل، لكن العقل حكم بنفسه بأن هذه القضايا خارجة عن دائرة حكمه.

ومن ناحية أخرى أن المحدثين لم يقفوا على الأسانيد فقط وأخدروا أحكامهم على الأحاديث بل دائماً كانوا ينظرون إلى المتن حتى حكموا على الأحاديث بالبطلان بالرغم من نظافة الأسانيد ومن أمثلة ذلك:

قال الذهبي:

1- "محمد بن علي بن الوليد السلمي البصري، عن العدني ومحمد بن عبد الأعلى وعنه الطبراني وابن عدي.

روى البيهقي حديث الضب من طريقه بإسناد نظيف، ثم قال البيهقي الحمل فيه على السلمي هذا، وصدق البيهقي"[12].

2- "محمد بن علي الشرابي شيخ لتمام الرازي.

وضع على سند صحيح: "أكذب الناس الصواغون والصباغون"[13]

---

[12] ابن قدامة المقدسي، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد، (1968م) المغنى، القاهرة: مكتبة القاهرة، ج2، ص616 .

3- "محمد بن الفضل البخاري الواعظ، عن حاشد بن عبد الله.

[روى] بإسناد نظيف مرفوع: (قيام الليل فرض على حامل القرآن)، فكذا، فليكن الكذب"[14]

ولأجل ذلك قالوا: صحة الإسناد لا يلزم منها صحة المتن[15].

ومن الشروط الأساسية للحديث الصحيح: أن لا يكون شاذاً [16].

والشاذ هو: مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه أو أكثر عدداً [17].

ولا تعرف المخالفة من الموافقة إلا بمقارنة المتون ومعانيها. ويدل هذا على أن المحدث لا يستطيع أن يحكم على حديث بالصحة قبل أن يطمئن إلى عدم شذوذ متنه، الأمر الذي يفرض عليه النظر في المتن أيضاً.

ويمكننا أن نقول إن مراعاة المحدثين للعقل في دراسة الأحاديث النبوية وقبولها ورفضها كان في كل خطوة، حيث كان بالإمكان مراعاته.

قال المعلمي: إن المحدثين راعوا العقل في أربعة مواطن:

1- عند السماع.

2- عند التحديث.

3- عند الحكم على الرواة.

4- عند الحكم على الأحاديث.

---

[13] المصدر السابق ج2، ص317 .

[14] ابن قدامة، المغني، ج2، ص624.

[15] انظر: ابن كثير، إسماعيل بن عمر القرشي، (1996م) الباعث الحثيثشرح اختصار علوم الحديث، الرياض: مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، ص 43. ولو أنني أرى أن القاعدة الكلية هي صحة الإسناد تستلزم صحة المتن. أما في الأمثلة المذكورة أعلاه أو في أحاديث مماثلة فهي قضايا شاذة نادرة الوجود لذلك بالرغم من وجود هذا الأصل، لا يمكن اعتباره كقاعده.

[16] المصدر السابق ص:21.

[17] المصدر السابق، ص: 56.

1- أما عند السماع، فقد قال الخطيب البغدادي "باب وجوب إخراج المنكر والمستحيل من الأحاديث".

ولا بد لقبول الخبر أن يكون الرواي وقت تحمل الحديث وسماعه مميزاً ضابطاً عالماً بما يسمعه. فالمتثبتون إذا سمعوا خبراً تمتنع صحته أو تبعد لم يكتبوه ولم يحفظوه، فإن حفظوه لم يحدثوا به. فإن ظهرت مصلحة لذكره، ذكروه مع القدح فيه وفي الراوي الذي عليه تبعته.

2- أما مراعاتهم للعقل عند التحديث فإنه لا يجيز المحدثون رواية حديث ضعيف فضلاً عن الموضوع إلا ببيان ضعفه.

أما مراعاتهم للعقل عند الحكم على الرواة، فإننا نجد أنهم كثيراً ما يجرحون الراوي بخبر واحد منكر جاء به فضلاً عن خبرين أو أكثر[18].

وقال ابن رجب: اختلاف الرجل الواحد في الإسناد إن كان متهماً فإنه ينسبه إلى الكذب، وإن كان سيء الحفظ نسب به إلى الاضطراب وعدم الضبط[19] بل يحكمون بالوضع في الحديث إذا كان الراوي سرق الحديث وجاء بإسناد غير صحيح ولو كان المتن صحيحاً ثابتاً.

قال معاذ بن معاذ، قلت لعوف بن أبي جميلة: إن عمرو بن عبيد حدثنا عن الحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من حمل علينا السلاح فليس منا، قال: كذب والله عمرو، ولكنه أراد أن يحوزها إلى قوله الخبيث[20].

4.2- المحدثون ومراعاتهم للعقل في نقد السند

لقد ذكر الإمام مسلم هذه الرواية في تكذيب عمرو بن عبيد، علماً بأن مسلماً نفسه ذكر هذا الحديث في صحيحه:"عن نافع عن ابن عمر أن النبي ع قال: من حمل علينا السلاح فليس منا"[21].

---

[18] اليمني، الأنوار الكاشفة، ص 6-7.

[19] الحنبلي ، ابن رجب زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن ، تحقيق: همام عبدالرحيم سعيد، (1987م)، شرح علل الترمذي، الأردن، الزرقاء: مكتبة المنار، ج1، ص396 .

[20] الخضير، عبدالكريم، (2018م) شرح مقدمه صحيح مسلم، الرياض: دار ابن الجوزي، ص: 22.

ومراد مسلم: بإدخال هذا الحديث هنا بيان أن عوفاً جرح عمرو بن عبيد وقال: كذاب، وإنما كذبه مع أن الحديث صحيح لكونه نسبه إلى الحسن، وكان عوف من كبار أصحاب الحسن والعارفين بأحاديثه، فقال: كذب وفي نسبته إلى الحسن، أو لم يسمعه هذا من الحسن. وليس هذا هو المثال الوحيد، بل هناك أمثلة كثيرة من هذا النوع.

لقد حكم المحدثون على نسخة بشر بن حسين الأصبهاني عن زكريا بن عدي عن أنس بن مالك بالوضع، علماً أن جزءاً غير قليل من أحاديثها موجودة في الصحيحين[22]. ففي الواقع كان معيار المحدثين دقيقاً وشديداً. فما كانوا يقبلون شيئاً نظيفاً إلا من يد نظيفة، لذلك كانوا ينظرون أولاً إلى الرواة فإذا ثبت فيهم الضعف رموا بالحديث ولم يقبلوه ولو كان المتن صحيحاً، لأنه يجب في نظرهم لقبول الرواية أن يكون شطرا الرواية الإسناد والمتن كلاهما صحيحين، ولا يكفي صحة أحدهما لقبولها.

أما مراعاتهم للعقل عند الحكم على الأحاديث فقد أعطوا العقل حقه كما يجب. ولقد مر بنا قول الإمام الشافعي: "ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه، إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أنه يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله"[23] وليس هذا إلا تحكيماً للعقل في محله.

وقال ابن أبي حاتم الرازي: "تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره، فإن تخلف عنه في الحمرة والصفاء علم أنه مغشوش. ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره فإن خالفه في الماء والصلابة علم أنه زجاج، ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة...."[24] وليس هذا إلا تحكيماً للعقل في محله.

وقال الخطيب البغدادي: "والأخبار كلها على ثلاثة أضرب، فضرب منها يعلم صحته، وضرب منها يعلم فساده، وضرب منها لا سبيل إلى العلم بكونه على واحد من

---

[21] المصدر السابق، ص: 161.

[22] لمزيد من التفصيل انظر (Studies in Early Hadith Literature P.305)

[23] الشافعي، الرسالة، ص 399.

[24] الرازي، عبدالرحمن بن أبي حاتم، (1952م) تقدمة الجرح والتعديل، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ص351.

الأمرين دون الآخر.... وأما الضرب الثاني وهو ما يعلم فساده فالطريق إلى معرفته أن يكون مما تدفع العقول صحته بموضوعها والأدلة المنصوصة فيها... أو يكون مما يدفعه نص القرآن أو السنة المتواترة، أو أجمعت الأمة على رده أو يكون خبراً عن أمر من أمور الدين يلزم المكلفين علمه وقطع العذر فيه، فإذا ورد وروداً لا يوجب العلم من حيث الضرورة أو الدليل علم بطلانه...."[25] كما عقد الخطيب باباً آخر في كتابه، عنونه "باب في وجوب اطراح المنكر والمستحيل من الأحاديث"[26].

وقال الخطيب في مكان آخر: "ولا يقبل خبر الواحد في منافاة حكم العقل وحكم القرآن الثابت المحكم والسنة المعلومة والفعل الجاري مجرى السنة وكل دليل مقطوع به، وإنما يقبل به فيما لا يقطع به ما يجوز ورود التعبد به كالأحكام التي تقدم ذكرنا لها وما أشبهها مما لم نذكرها"[27].

وأنقل هنا مثالا واحداً من كتابات ابن القيم في استعمال العقل في نقد المتون.

ذكر الشيخ ابن القيم حديث: "لكل أمة مجوس ومجوس هذه الأمة الذين يقولون: لا قدر" ثم قال:

هذا المعنى قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث ابن عمر، وحذيفة، وابن عباس، وجابر بن عبد الله، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمرو بن العاص، ورافع بن خديج.

فأما حديث ابن عمر وحذيفة: فلهما طرق وقد ضعفت.

وأما حديث ابن عباس: فرواه الترمذي من حديث القاسم بن حبيب وعلي بن نزار عن نزار عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام نصيب: القدرية والمرجئة" قال هذا حديث حسن غريب.

---

[25] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، تحقيق: زكريا عميرات، (2012م) الكفاية في علم الرواية، بيروت: دار الكتب العلمية، ص:17.

[26] المصدر السابق، ص:429.

[27] المصدر السابق، ص:432.

ورواه من حديث محمد بن بشر أخبرنا سلام بن أبي عمرة عن كعرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وأما حديث جابر: فرواه ابن ماجه في سننه عن محمد بن المصفى عن الأوزاعي عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر –يرفعه– نحو حديث ابن عمر.

فلو قال بقية "حدثنا الأوزاعي" مشى حال الحديث، ولكن عنعنه، مع كثرة تدليسه.

وأما حديث أبي هريرة: فروى عبد الأعلى بن حماد حدثنا معتمر بن سليمان سمعت أبي يحدث عن مكحول عن أبي هريرة أن رسول الله ع قال: فذكره. رواه عن عبد الأعلى جماعة. وله علتان:

إحداهما: أن المعتمر بن سليمان رواه عن أبي الحر حدثني جعفر بن الحارث عن يزيد بن ميسرة عن عطاء الخراساني عن مكحول عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

والعلة الثانية: أن مكحولاً لم يسمع من أبي هريرة.

وأما حديث عبد الله بن عمرو: فيرويه عمرو بن مهاجر عن عمر بن عبد العزيز عن يحيى بن القاسم عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو –يرفعه– "ما هلكت أمة قط إلا بالشرك بالله عز وجل. وما أشركت قط إلا كان بدء إشراكها: التكذيب بالقدر".

وهذا الإسناد لا يحتج به.

وأجود ما في الباب: حديث حيوة بن شريح: أخبرني ابن صخر حدثني نافع "أن ابن عمر جاءه رجل. إن فلاناً يقرأ عليك السلام. فقال: إنه قد بلغني أنه قد أحدث. فقال: إنه قد بلغني أنه قد أحدث. فإن كان قد أحدث فلا تقرئه مني السلام. فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: يكون في هذه الأمة –أو أمتي– الشك منه– خسف، ومسخ، أو قذف في أهل القدر" قال الترمذي: حديث حسن صحيح غريب.

والذي صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ذمهم من طوائف أهل البدع: هم الخوارج. فإنه قد ثبت فيهم الحديث من وجوه كلها صحاح. لأن مقالتهم حدثت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم. وكلّمه رئيسهم.

وأما الإرجاع، والرفض، والقدر، والتجهم، والحلول وغيرها من البدع: فإنها حدثت بعد انقراض عصر الصحابة.

وبدعة القدر: أدركت آخر عصر الصحابة. فأنكرها من كان منهم حياً، كعبد الله بن عمر، وابن عباس، وأمثالهما رضي الله عنه. وأكثر ما يجئ من ذمهم: فإنما هو موقوف على الصحابة: من قولهم فيه.

ثم حدثت بدعة الإرجاء بعد انقراض عصرالصحابة. فتكلم فيها كبار التابعين الذين أدركوها، كما حكينا عنهم.

ثم حدثت بدعة التجهم بعد انقراض عصر التابعين. واستفحل أمرها، واستطار شرها في زمن الإئمة، كالإمام أحمد وذويه.

ثم حدثت بعد ذلك بدعة الحلول، وظهر أمرها في زمن الحسين الحلاج.

وكلما أظهر الشيطان بدعة من هذه البدع وغيرها: أقام الله لها من حزبه وجنده من يردها، ويحذر المسلمين منها، نصيحة لله ولكتابه ولرسوله، ولأهل الإسلام. وجعله ميراثاً يعرف به حزب رسول الله صلى الله عليه وسلم وولي سننه من حزب البدعة وناصرها"[28].

ولقد سئل ابن القيم: هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده، فأجاب: قائلاً: "إنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهديه فيما يأمر به وينهى عنه، ويخبر عنه ويدعو إليه، ويحبه ويكرهه ويشرعه للأمة، بحيث كأنه مخالط للرسول صلى الله عليه وسلم كواحد من أصحابه"[29].

---

[28] ابن قيم ، محمد بن أبي بكر بن أيوب، تحقيق: إسماعيل بن غازي مرحبا، (2007م)، تهذيب سنن أبي داود، الرياض: مكتبة المعارف، ج7، ص60- 61 .

[29] ابن قيم ، المنار المنيف، ص 44.

ثم ذكر ابن القيم أموراً كلية يعرف بها كون الحديث موضوعاً[30] منها:

1- اشتماله على المجازفات التي لا يقول مثلها رسول الله صلى الله عليه وسلم كقوله في الحديث المكذوب: "من قال لا إله إلا الله، خلق الله من تلك الكلمة طائراً له سبعون ألف لسان...".

2- تكذيب الحس له كقولهم: الباذنجان لما أكل له.

3- سماجة الحديث وكونه مما يسخر منه كحديث لو كان الأرز رجلاً لكان حليماً، ما أكله جائع إلا أشبعه.

4- مناقضته لما جاءت به السنة الصريحة مناقضة بينة، كأحاديث في مدح من اسمه محمد وأحمد.

5- أن يدعي على النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعل أمراً ظاهراً بمحضر من الصحابة كلهم وأنهم اتفقوا على كتمانه ولم ينقلوه. كما يزعم أكذب الطوائف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حجة الوداع: هذا وصيي وأخي والخليفة بعدي.

6- أن يكون الحديث باطلاً في نفسه كقولهم: إذا غضب الله تعالى أنزل الوحي بالفارسية.

7- أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء فضلاً عن كلام رسول الله ع.

8- أن يكون الحديث بوصف الأطباء والطرقية أشبه، كقولهم: أكل السمك يوهن الجسد.

9- مخالفة الحديث صريح القرآن.

10-ركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها.

في ضوء هذه النصوص، يفهم بوضوح أن المحدثين راعوا العقل وأعطوه حقه في كافة منازل الرواية والراوي. وعلى هذا يمكن القول بكل وثوق أن منهجهم علمي بكل معنى الكلمة. ولا يبدو أن أي منهج للنقد في العالم تمكن حتى الآن من أن يضيف إليه

[30] ابن قيم الجوزية، المنار المنيف، ص 50.

شيئاً قيماً. لكن الذين يرون عكس ذلك يدعون إلى الاستفادة من مناهج المؤرخين وتطبيق قواعدهم.

قال طه حسين: "وما ينبغي كذلك أن نصدق كل ما يروى، أو نكذب كل ما يروى: وإنما الرواة أنفسهم ناس من الناس يجوز عليهم الخطأ والصواب، ويجوز عليهم الصدق والكذب. والقدماء أنفسهم قد عرفوا ذلك وتهيئوا له ووضعوا قواعد التعديل والتجريح والتصديق والتكذيب، وترجيح ما يمكن ترجيحه، وإسقاط ما يمكن إسقاطه، والشك فيما يجب الشك فيه، فليس علينا بأس من أن نسلك الطريق التي سلكوها وأن نضيف إلى القواعد التي عرفوها ما عرف المحدثون من القواعد الجديدة التي يستعينون بها على تحقيق النصوص وتحليلها وفقهها"[31].

ولأجل تقويم هذا الكلام نوازن إن شاء الله تعالى بين منهج المحدثين ومنهج نقد المؤرخين. لأن بين التاريخ والحديث نوعاً من التشابه خلافاً للأدب.

5- خاتمة ونتائج

وفي الخاتمة هذه هي أهم أوجه نقد المتن عند المحدثين، وقد اتضح للباحث من خلال بحثه إلى أن سبب اهتمام المحدثين بنقد السند أكثر من نقد المتن؛ لأنه إذا صحّ السند صحّ المتن غالبا، والعكس صحيح. وقد رأى الباحث أن المحدثين وضعوا القواعد والأسس التي تعرف بها صحة السند من عدمه، وهي موجودة في كتبهم بشكل واضح وجلي. ولكنهم لم ينصّوا بشكل واضح على أسس ومعايير نقد المتن، مع عملهم به في تآليفهم. ومما توصل إليه الباحث أيضا تأخر المحدثين في إفراد كتب خاصة بنقد المتن بالمقارنة مع كتب نقد السند رغم حديثهم عنه في ثنايا كتبهم الأخرى. فكان من أوائل الكتب المؤلفة في "نقد المتن" كتاب: "المنار المنيف في الصحيح والضعيف" لابن قيم الجوزية الذي وضع فيه الأسس والقواعد التي يعرف بها وضع الحديث بالنظر إلى متنه. ومن أهم تلك الأسس والقواعد: ألا

[31] ابو رية، محمود، (1999م) أضواء على السنة المحمدية، القاهرة: دار المعارف، الطبعة السادسة، ص 361-362.

يكون الحديث الصحيح شاذاً، والشذوذ لا يكون إلا في المتن، ولو أهمله المحدثون لما وضعوه شرطاً أساسياً للحديث الصحيح.

المصادر والمراجع:

REFERENCES:

Abū Riyyah, Maḥmūd. (1999). Aḍwā' 'alā al-Sunnah al-Muḥammadiyyah. Qāherah: Dār al-Ma'ārif, Ed.6.

Al-A'ẓamī, Muḥammad. (1990). Manhaj al-Naqd 'inda al-Muḥaddithīn. Maktabah al-Kauthar, Ed.3.

Al-Bahī, Aḥmad. (1966). Majallah al-'Arabī. Kuwait: Wizārah al-I'lām al-Kuwaitiyyah, Vol 89.

Al-Ḥanbalī, Ibn Rajib. (1987). Syarh 'Alal al-Tirmidhī. Taḥqīq: Sa'īd, Hamām. Jordan: Maktabah al-Manār.

Al-Khaḍīr, 'Abd al-Karīm. (2018). Syarh Muqaddimah Ṣaḥīḥ Muslim. Riyādh: Dār Ibn al-Jawzī.

Al-Khuṭaib al-Baghdādī, Aḥmad. (2012). Al-Kifāyah fī 'Ilm al-Riwāyah. Taḥqīq: 'Amīrāt, Zakariyā. Beirūt: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.

Al-Khuṭaib, Muḥammad. (1980). Al-Sunnah Qabl al-Tadwīn. Beirūt-Lubnān: Dār al-Fikr li Ṭabā'ah wa al-Nasyr.

Al-Rāzī, 'Abd al-Raḥman. (1952). Taqdimah al-Jaraḥ wa al-Ta'dīl. Beirūt: Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī.

Al-Sakhāwī, Muḥammad. (2003). Fatḥ al-Mughīth Syarh Alfiyyah al-Hadīth. Egypt: Maktabah al-Sunnah.

Al-Shāfi'ī, Muḥammad. (1940). Al-Risālah. Taḥqīq: Shākir, Aḥmad. Egypt: Maktabah al-Ḥalbī.

Al-Yamanī, 'Abd al-Raḥman. (1982). Al-Anwār al-Kāsyifah lamā fī Kitāb Aḍwā' 'alā al-Sunnah min al-Zulal wa al-Taḍlīl wa al-Mujāzafah. Beirūt: Al-Maṭba'ah al-Salafiyyah.

Amīn, Aḥmad. (2012). Fajr al-Islām. Egypt: Muassasah Hindāwī li Ta'līm wa al-Thaqāfah.

Ibn Kathīr, Ismā'īl. (1996). Al-Bā'ith al-Ḥathīth Syarh Ikhtiṣār 'Ulūm al-Ḥadīth. Riyādh: Maktabah al-Ma'ārif.

Ibn Mu'ayyan, Yaḥya. (1979). Muqaddimah al-Tārikh. Taḥqīq: Saif, Aḥmad. Makkah al-Mukarramah: Markaz al-Baḥth al-'Ilmī wa Iḥyā' al-Turāth al-Islāmī.

Ibn Qayyim, Muḥammad. (2008). Al-Manār al-Munīf fī al-Ṣaḥīḥ wa al-Ḍa'īf. Taḥqīq: Al-Thamālī, Yaḥya. Jeddah: Mujamma' al-Fiqh al-Islāmī.

Ibn Qayyim, Muḥammad. (2007). Tahdhīb Sunan Abī Dāwud. Taḥqīq: Marḥabā, Ismā'īl bin Ghāzī. Riyādh: Maktabah al-Ma'ārif.

Ibn Qudāmah, 'Abdullāh. (1968). Al-Mughnī. Qāherah: Maktabah al-Qāherah.